

Distr.: General
16 July 2015
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish



الدورة السبعون

البند ٩٨ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		كوبا
٤		بنما
٥		البرتغال
٦		قطر
٧		إسبانيا
٨		أوكرانيا

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120815 030815 15-12104 (A)



أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٥٥/٦٩ المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة" جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في ذلك القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين.

٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات عن الموضوع. وترد في الفرع "ثانياً" الردود التي وردت حتى الآن بهذا الشأن. وستصدر أي ردود أخرى في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

تشدد كوبا على ضرورة احترام القواعد البيئية في جميع جوانب الحياة العامة، بما يشمل صياغة وتنفيذ معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ولما كانت كوبا طرفاً في شتى الاتفاقيات، من قبيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تحرص حرصاً شديداً على امتثال المعايير البيئية، بما في ذلك في معرض تنفيذها للصكوك المذكورة.

واعتباراً للأولوية القصوى التي توليها دولة كوبا لحماية البيئة ومواردها الطبيعية، فقد أرست قواعد قانونية متينة تعكف الهيئات المختصة على تطبيقها بصرامة، بما فيها المؤسسات المكلفة بالعمل على وضع الالتزامات الدولية المتصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة موضع التنفيذ على الصعيد الوطني.

ولدى كوبا العديد من الصكوك التي تكفل حماية البيئة في معرض تنفيذ معاهدات واتفاقيات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي انضمت إليها كوبا، ومن هذه الصكوك ما يلي:

- المادة ٢٧ من دستور جمهورية كوبا، التي تنطوي على مفهوم التنمية المستدامة

- قانون البيئة رقم ١٩٩٧/٨١ الذي يحدد المبادئ التي تقوم عليها السياسة البيئية في كوبا
 - المرسوم - قانون رقم ٢٠٧ بشأن استخدام الطاقة النووية، الذي يرسى المبادئ العامة النازمة لهذا الاستخدام
 - المرسوم رقم ٢٠٨ بشأن النظام الوطني لحصر المواد النووية ومراقبتها، الذي يرسى القواعد اللازمة لإعمال النظام المشار إليه والإسهام في إدارة تلك المواد بفعالية والكشف عن استخدامها أو فقدانها أو نقلها بشكل غير مأذون به
 - القوانين المتعلقة بالأمن البيولوجي وتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية على النحو المجسد في المرسوم - قانون رقم ٩٩/١٩٠ المتعلق بالأمن البيولوجي، والقرار رقم ٢٠٠٤/٢ الصادر عن وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة، وقواعد حصر ومراقبة المواد البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا المتعلقة بها، وفي أحدث نسخة من قائمة العناصر البيولوجية التي تؤثر في الإنسان والحيوان والنبات، وفي قواعد منح الأذونات في مجال الأمن البيولوجي التي ينص عليها قرارا وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة رقم ٢٠٠٦/٣٨ و ٢٠٠٧/١٨٠، على التوالي
 - المرسوم - قانون رقم ١٩٩٩/٢٠٢ الذي ينظم تطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني
 - الاتفاق رقم ٥٥١٧ الصادر عن اللجنة التنفيذية لمجلس الوزراء عام ٢٠٠٥ بشأن المخالفات الناجمة عن انتهاك أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي يتم التدابير التشريعية المطلوبة لتطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية
- بيد أن وجود أسلحة الدمار الشامل وتطويرها المستمر وإمكانية استخدامها هي من أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والتوازن البيئي الهش في كوكبنا، وتحقيق التنمية المستدامة للجميع دونما تمييز.
- وما من حل فعال حقاً لدرء العواقب الوخيمة الناجمة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل سوى إزالتها بصورة تامة.
- وعند التفاوض على إبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة في المحافل الدولية لنزع السلاح، ينبغي مراعاة المعايير البيئية ذات الصلة مراعاة تامة.

وحتى هذه اللحظة، تظل اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الاتفاق الدولي الوحيد الذي يتيح السبل الكفيلة بالتحقق من تدمير فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل والمنشآت التي تنتجها، إضافة إلى وسائل حماية الأشخاص والبيئة.

وفي ظل وجود أزيد من ١٦ ٠٠٠ من الأسلحة النووية التي تهدد بقاء الجنس البشري والتي يشكل استخدام مائة منها فحسب خطرا دائما ينذر بالموت وتدمير البيئة، تؤكد كوبا من جديد الدعوة التي وجهتها من أجل الانخراط، دون مزيد من التأخير، في مفاوضات تفضي مبكرا إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإزالة التامة للأسلحة النووية، وذلك وفق مواعيد محددة وفي ظل رقابة دولية صارمة. ولا بد لأي معاهدة شاملة بشأن نزع السلاح النووي أن تشتمل بالضرورة على تدابير لحماية البيئة.

ومن الأمور الأساسية لحماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي لكوننا وضع بروتوكول ملزم قانونا ينبثق من مفاوضات متعددة الأطراف من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

تضطلع الدائرة الوطنية للشؤون الجوية والبحرية في جمهورية بنما، بصفتها عنصرا من عناصر القوات الأمنية التابعة لوزارة الأمن العام، بمهمة حماية أرواح جميع المشمولين بالولاية القضائية للدولة وصون كرامتهم وممتلكاتهم وسائر حقوقهم وحرياتهم، وتتولى الحفاظ على النظام العام ومنع وقوع الجرائم، وكذلك حماية المجال الجوي والبحري، والمياه الصالحة للملاحة، والجرف القاري البحري والأنهار والبحيرات الموجودة في جمهورية بنما، في ظل احترام سيادة القانون، والنظام الديمقراطي وحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تعرب الدائرة الوطنية لبنما عن إدانتها بأشد لهجة لجميع أشكال الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي، أيا كان مرتكبوها وطرائقها، وعن عزمها الراسخ على التعاون في منع الأعمال الإرهابية ومكافحتها بقوة في إطار الالتزامات المرتبطة بالسلام والأمن الدوليين. ويعد نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة من التدابير التي يتعين حتماً أن تتخذها جميع البلدان من أجل تحقيق الاستقرار الدولي.

ولا تملك بنما أو تستورد أو تنتج أو تدير أو تخزن أي أسلحة دمار شامل أو أسلحة نووية من أي نوع.

وما مجموعة الاتفاقات الدولية والاتفاقيات والنظم الدولية المتعلقة بترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتدابير التنفيذ على الصعيد الدولي التي يعتمدها كل بلد على حدة، سوى تجسيد للإرادة السياسية والقدرة العملية لدى كل بلد من أجل الانضمام إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة آفة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.

وتضرب تلك الاتفاقيات المتعددة الأطراف أمثلة ساطعة على نموذج العمل المتعدد الأطراف الفعال والمسؤول، الذي تتلاقى في إطاره جميع الدول على اختلاف إسهاماتها. ذلك أن بعضها يملك بالفعل هذه الأسلحة، وغيرها لديه القدرة على تطويرها وإنتاجها.

ومن ناحية أخرى، صار الحصول على التكنولوجيا في الأسواق الدولية من الضروريات بالنسبة إلى البلدان الحريصة على النهوض بالتنمية الداخلية في المجالين العلمي والتكنولوجي. وفي هذا الصدد، تعتمد هذه البلدان إلى شراء السلع والخدمات من البلدان المصدرة للمعارف والمعدات التكنولوجية، ولذلك، فمن المستصوب إجمالاً انتهاج سياسة الشفافية بما يلي شروط الاستوثاق من الأغراض السلمية للأنشطة العلمية والتكنولوجية التي تستخدم فيها المعدات ذات الاستخدام المزدوج.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

أكدت الجمعية العامة من جديد، في دورتها التاسعة والستين، وهي تشير إلى القرارات السابقة المتخذة بشأن هذه المسألة، أهمية احترام المعايير البيئية عند صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وفي هذا السياق، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٥/٦٩ الذي سلّمت فيه بأهمية اتخاذ الدول ما يلزم من التدابير التي تكفل إحراز التقدم في المجال البيئي ضمن سياق الأمن الدولي.

وقد اعتمدت البرتغال أكثر المعايير صرامة فيما يتصل بحماية البيئة ومنع التلوث. وتمت ترجمة المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة إلى تشريعات وطنية، ولا سيما ضمن إطار التوجيه البيئي للدفاع الوطني

المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١. كذلك تتمثل البرتغال امتثالاً تاماً لقانون الاتحاد الأوروبي المتعلق بالمعايير البيئية.

أما القوات المسلحة البرتغالية فتتقيد في مسارح العمليات بأكثر الأحكام حماية أو مراعاة للبيئة الواردة في القوانين البرتغالية أو قوانين البلد المضيف.

وإضافة إلى ذلك، إن البرتغال طرف في جميع الاتفاقيات الرئيسية لترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. ووفقاً لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، قامت البرتغال بإزالة أو تدمير مخزونها من شتى الأسلحة، بما فيها الذخائر العنقودية والألغام الأرضية، في إطار المراعاة التامة للمعايير البيئية السارية التي تشمل المعايير التي اتفق عليها أعضاء الاتحاد الأوروبي في توجيه المجلس رقم ٩٤/٦٧/EC المتعلق بإحراق النفايات الخطرة.

ولما كانت البرتغال طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فهي ملزمة بوضع تدابير المراقبة في هذا السياق، وقد أصبحت هذه التدابير قائمة بالكامل أو هي في طريقها إلى الإنجاز، مما يسهم في السلامة والأمن البيئيين.

وعلاوة على ذلك، تتقيد البرتغال بهذه القواعد عند تدمير الأسلحة النارية التي تعثر عليها قوات الشرطة أو تصادرها. وترد الإجراءات المتبعة في تدمير هذه الأسلحة بشكل أكثر تفصيلاً في تقرير البرتغال المقدم في إطار صك الأمم المتحدة الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة، وفي وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والبرتغال من البلدان الموقعة على اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٧٢/٣١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، التي أشارت فيها الدول الأطراف في الاتفاقية إلى إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعتمد في استوكهولم في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، وهي تظل على استعداد لمباشرة التصديق على هذه الاتفاقية.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

ليس لدى دولة قطر أسلحة ذات تأثير على أو مدمر للبيئة.

تؤيد دولة قطر وتدعم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بترع السلاح والرقابة على التسليح. لدى دولة قطر قانون حماية البيئة الذي يتضمن الحدود القصوى للانبعاثات وتراكم الملوثات في مكونات البيئة من ماء وهواء وتربة. توجد بالقوات المسلحة إدارة للبيئة وهي التي تتولى تطبيق المعايير البيئية على جميع أنشطة القوات المسلحة.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

تخضع إدارة البيئة في إسبانيا للمعايير البيئية للاتحاد الأوروبي، التي أدمجت في القانون الإسباني وأصبحت بالتالي ملزمة لها.

وتواصل إسبانيا تطبيق التدابير المبينة في تقارير الأعوام السابقة من أجل تدمير الأسلحة أو الذخائر في إطار تنفيذ الاتفاقات الرئيسية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي هي طرف فيها. ويرد أدناه موجز لأهم الإنجازات المحققة في إطار كل اتفاقية على حدة. تدمير الألغام المضادة للأفراد

تولت الشركة الإسبانية Fabricaciones Extremeñas عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد. بما يضمن تحقيق أعلى مستوى من الأمن وانعدام الأثر البيئي، وفقا لمقياس الجودة ISO-14000 والأمر EC/٦٧/٩٤ الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن إحراق النفايات الخطيرة. وفي المجموع، تم تدمير ٣٦٥ ٨٤٩ لغما في أجل قياسي بلغ ٢٨ شهرا.

تدمير الأسلحة التقليدية (معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا)
تطلّب تدمير الأسلحة التقليدية في حالة إسبانيا التخلص من ٣٧١ دبابة قتال و ٨٧ قطعة مدفعية، وأنجزت هذه العملية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

وفي الوقت الراهن، تتواصل عمليات تخفيض الأسلحة بالتوازي مع دخول العتاد الحديث للخدمة، بغية عدم تجاوز الحدود المرسومة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

تدمير الأسلحة الصغيرة والخفيفة

على غرار الأمثلة السالف ذكرها، تمثل إسبانيا للمعايير البيئية فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الصغيرة والخفيفة على النحو المنصوص عليه في وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن هذا النوع من الأسلحة.

تدمير الذخائر العنقودية

قامت إسبانيا، وفقا لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14001: 2004 والأمر التوجيهي 94/67/EC لمجلس الاتحاد الأوروبي، بتدمير جميع الذخائر العنقودية التي زُودت قواتها المسلحة بها، باستثناء الذخائر التي يُحتفظ بها لأغراض التطوير والتدريب، عملا بالفقرة ٣ من المادة ٦ من اتفاقية الذخائر العنقودية.

وفي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠١٤، دُمِّر ما مجموعه ١١٥٠ قذيفة هاون من نوع ESPIN-21 و ٩٢٣ قذيفة هاون من نوع MAT-120، ومجموعة من القنابل التي تطلق من الطائرات عددها ٥٨٨ قنبلة من نوع CBU-100 و ٣٨ قنبلة من نوع CBU-99B و ٤١٠ قنابل من نوع BME-330 B/AP.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

في إطار تنفيذ البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، قامت وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الداخلية ووزارة البنى التحتية ودائرة الطوارئ التابعة لحكومة أوكرانيا بتنفيذ عدد من أنشطة إزالة الألغام في أوكرانيا.

وفي عام ٢٠١٤، استخرجت وحدات مكافحة الحرائق التابعة لدائرة الطوارئ في حكومة أوكرانيا أكثر من ١٠٠ ١٥١ جهازا متفجرا وأبطلت مفعولها ودمرتها؛ وظهرت منطقة بلغت مساحتها الإجمالية ٣٠٣٠ هكتارا، وشمل ذلك إزالة الألغام لأسباب إنسانية من منطقتي دونيتسك ولوغانسك التي تم تحريرها من قبضة الجماعات الإرهابية.

ويشكل امثال القوانين البيئية الدولية والأوكرانية أساسا لتخطيط وتنفيذ الالتزامات الدولية المنوطة بأوكرانيا في مجال استخدام الألغام المضادة للأفراد من نوع PFM-1 ووقود الصواريخ الصلب الخاص بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات من نوع SS-24.

ومن بين الأساليب المستخدمة في مجال التخلص من الوقود الصلب المستخدم في القذائف التسيارية العابرة للقارات من نوع SS-24 (الحرق، والتفجير، والقطع باستخدام آلات، والاستخلاص بالحرارة المنخفضة، والتدمير الكيميائي، والاستخلاص الهيدروميكانيكي)، اختارت أوكرانيا استخدام أسلوب الاستخلاص الهيدروميكانيكي للوقود من أغلفة المحركات، ثم معالجة الوقود المستخلص وتحويله إلى متفجرات مُستحلبة صناعيا.

وتتيح هذه التقنية استخلاص الوقود ومعالجته دون إطلاق أي انبعاثات في الغلاف الجوي أو الماء أو التربة. وتتماشى الاستعاضة عن المتفجرات التي تحتوي على مادة تي إن تي بالمتفجرات المستحلبة مع الممارسات العالمية الحديثة.

ويجري تدمير الألغام المضادة للأفراد من طراز PFM-1 (1C)، وكذلك النفايات الناجمة عن عملية استخلاص وإعادة معالجة وقود الصواريخ الصلب داخل مرفق مصمم ومجهز خصيصا لهذا الغرض. وهذا المرفق مجهز بنظم حديثة تعمل على الحرق الخلفي للانبعاثات الصلبة والغازية الضارة وعلى ترشيحها وتحييدها، بما يمنع تسرب هذه الانبعاثات إلى البيئة.

أما وحدة التخلص من أغلفة المحركات الفارغة، التي أنشئت في المرفق بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وصممها شركة آيزنمان (EISENMANN) الألمانية، فهي مجهزة أيضا بنظام للحرق الخلفي للانبعاثات الصلبة والغازية الضارة وترشيحها وتحييدها.

أما المواد الصلبة الناجمة عن عملية التخلص من وقود الصواريخ الصلب المستخلص من صواريخ SS-24 والألغام المضادة للأفراد من طراز PFM-1، فإن مستوى خطرها يسمح باستخدامها في تشييد الطرقات والمباني.

ونتيجة لأنشطة الجماعات الإرهابية وعدوان الاتحاد الروسي، صار جزء كبير من الأراضي الحرة في منطقتي دونيتسك ولوغانسك على امتداد مساحة إجمالية تبلغ ٧ ٠٠٠ كيلومتر مربع ملوثا بالعبوات الناسفة ويتطلب إزالة الألغام لأسباب إنسانية.

وتتم إزالة الألغام في التجمعات السكانية لأسباب إنسانية وتوفير وحدات الإمداد بالطاقة والغاز والتدفئة والمياه والخدمات الاجتماعية على أساس الأولوية في الأراضي الحرة من قبضة الجماعات الإرهابية.

وفي إطار التعاون الدولي في مجال إزالة الألغام لأسباب إنسانية، تواصل دائرة الطوارئ التابعة لحكومة أوكرانيا تنفيذ طائفة من المشاريع بالاشتراك مع منسق مشاريع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، من قبيل مشروع زيادة القدرات التقنية للحكومة الأوكرانية في مجال التنظيف تحت الماء لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في مناطق البحر الأسود وبحر آزوف، أو مشروع تقديم المساعدة إلى حكومة أوكرانيا لاستصلاح المناطق الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب والتصدي لحالات الطوارئ في مرافق تخزين الذخيرة. كذلك تنفذ الدائرة بالاشتراك مع وزارة الدفاع في أوكرانيا ومنسق مشاريع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا مشروعاً بشأن تقديم المساعدة في مجال التصدي للتلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب وبقايا مكونات وقود الصواريخ. ولقد بدأ تنفيذ مشروع مشترك بين أوكرانيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن تقديم الدعم لإزالة الألغام لأغراض إنسانية في أوكرانيا.